رئاسة الوزراء
مكتب رئيس الوزراء

إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة

بغداد - ١٥- ايلول ٢٠١٥
باريس -١٦-١٧-شباط ٢٠١٥

الأستاذ الدكتور عبد الحسين العنبكي
مستشار الشؤون الاقتصادية
رئيس الفريق

الرؤية :

جعل الشركات العامة وحدات اقتصـــادية تعمل وفق مبـــادئ اقتصـــادية ومعـــايير تجارية (الربح والخسارٍة)، تتمتع منتجاتها بتنافسية إقليميا وعالميا ، تعتمـــد التميـــز والإبداع ،تساهم في نمو وتطور الاقتصاد الوطني باتجاه تنوعه ،تخلق فرص عمل، تستخدم الموارد بفاعلية وكفاءة اقتصـــادية ومسؤولية.

أهم تحديات إعادة الهيكلة:

- المكائن والآلات خارج العمر الإنتاجي.
- نقص تجهيز الكهرباء يؤدي إلى توقف جزء كبير من الطاقات الإنتاجية ويجعل كلف الإنتاج مرتفعة.
- هيمنة الوزارات على القرارات الإدارية والإنتاجية في الشركات في ظل ضعف قرارات مجالس الإدارة.
- عقلية العاملين في الشركات اتكالية وليست تنافسية لذلك فهي بحاجة إلى ثقافة السوق.
- المنتج غير منافس ولا توجد حماية كمركية للمنتج المحلي.
- العمالة الفائضة تثقل الشركات وتعاظم التكاليف، كما أنها تخيف المستثمرين.
- لم تكن الإجراءات الإصلاحية جادة ، مع وجود مقاومة للخصخصة.
- وجود ارث من التشريعات ليست صديقة لبيئة الإعمال ،لا تعطي صورة واضحة للمستثمر.

مبادئ اعادة الهيكلة المعتمدة :

•اعتماد مبدأ تخفيف العبء الاجتماعي، وعدم التخلي القسري عن أي موظف عامل في تلك الشركات ما لم يتم تسوية حقوقه وفق القوانين النافذة .

•لا يوجد نموذج محدد بذاته وانما يتم دراسة الشركات حالة بحالة.

•الأمر الحاكم اليوم هو التمويل حيث تعاني الموازنة العامة من العجز الكبير في ظل ظروف اقتصاد الحرب ،عليه يتم التركيز في تقييم الشركات على مركزها المالي.

•العمالة الفائضة في الشركات مسؤولية الدولة وليست مسؤولية الشركات ، فقد دفعت الحكومة ١٣ ترليون دينار رواتب للشركات العامة من ٢٠٠٣ -٢٠١٢ وهي في الغالب خاسرة.

•لا تتم الخصخصة من اجل الخصخصة ولكن وفق معايير مقارنة تجعل من اداء الشركات خارج اطار الدولة اكثر جدوى اقتصاديا من بقائها ضمن الدولة .

•الخصخصة لا تعني البيع بالكامل لان دخول القطاع الخاص بأي نسبة كانت في (إدارة) او في (إدارة والملكية) معا للشركات هو بحد ذاته (خصخصة) بدرجات متفاوتة.

أطراف العمل وأدوارهم

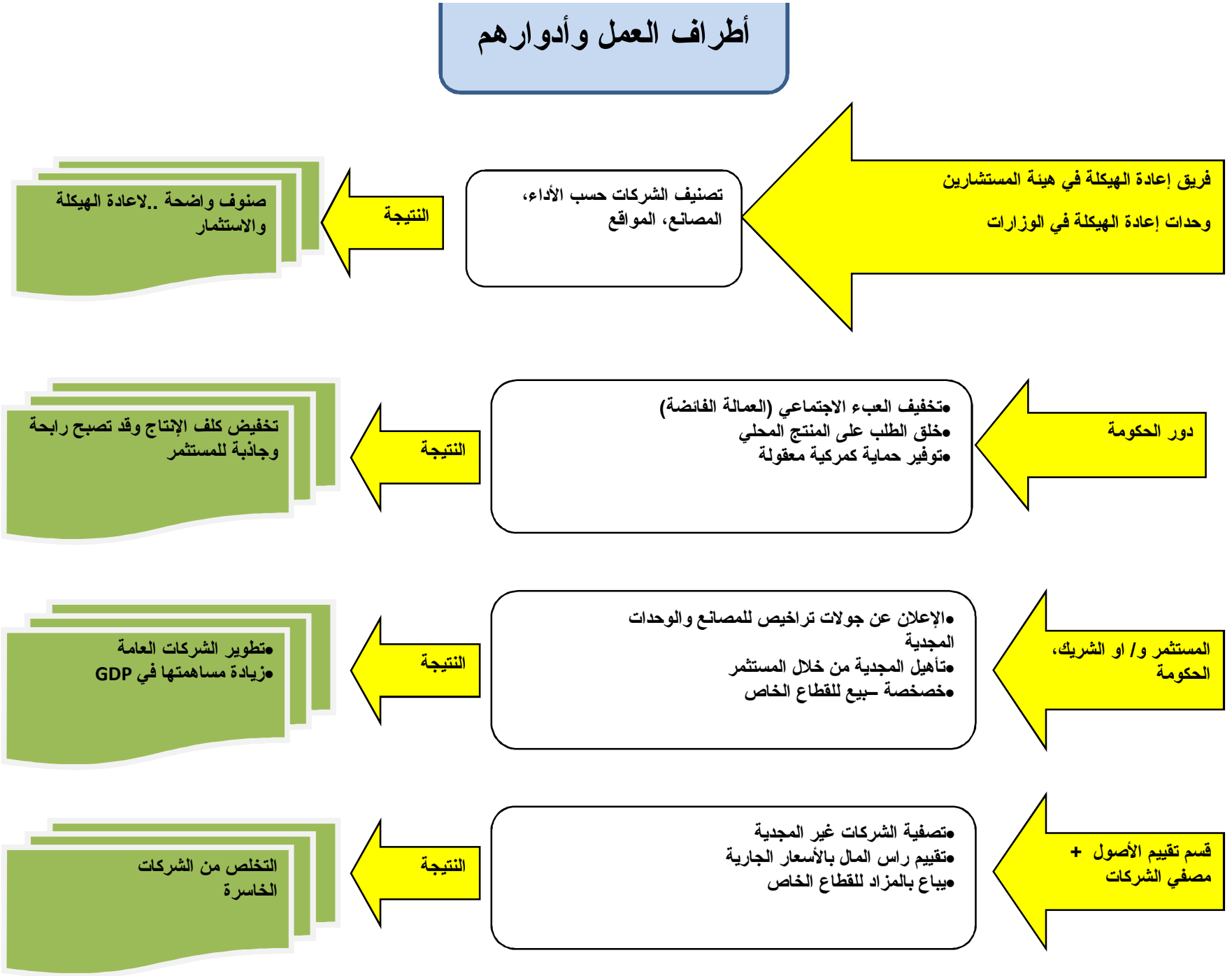

واقع الشركات

الوزارات	عدد الشركات قيد الدراسة	عدد العاملين بالآلاف	عدد العاملين بالآلاف اكبر من ٥٠ سنة وخدمتهم أكثر من ١٥ سنة	الأجراء اليوميين بالآلاف	عدد الشركات الرابحة حسب عام ٢٠١٣	الشركات التي لم تدرس لعدم توفر معلومات عنها
الصناعة	٧١	١٤٥.٤	٥٠.٧	٠.٩	١٢	–
الكهرباء	٢٤*	٨٣	١٢.٥	٨.٤	صفر	–
النفط	١٨	١٤٣.٦	٨٦.١	٩.٨	١٧	–
النقل	١٠	٣٧	١٠.٣	٠.٦	٧	–
الاعمار والإسكان	٨	١٣.٧	٣.٥	١.٧	صفر	–
التجارة	٧	١٠.٥	٤.٥	٠.٠٤	٣	–
الزراعة	٧	٤.٣	٠.٤	٠.١	٢	–
الدفاع	٦	٢٠.٥	٩.٣	صفر	صفر	–
الموارد المائية	٣	٢.٨	٠.٣	٠.٩	٣	–
الاتصالات	٣	١٨.٣	٤.١	٠.٠٢	صفر	–
المالية	–	–	–	–	–	١٢
الثقافة	–	–	–	–	–	٤
الصحة	–	–	–	–	–	٢
التربية	–	–	–	–	–	١
المجموع	**١٥٧**	**٤٧٩.١**	**١٨١.٧**	**٢٢.٤٦**	**٤٤**	**١٩**

• الإبقاء على الشركات الرابحة وهي (٤٤) شركة، مع التوصية لإخضاعها جميعاً للإصلاح الإداري والاقتصادي لتحسين إنتاجيتها وحسب ما مبين في الدراسة.
•تصفية الشركات الخاسرة وعددها (١٧) شركة وهي التي لم تعد مجدية بقرار من مجلس الوزراء وإحالتها إلى مصفي الشركات.
•عرض (٩٦) شركة من مختلف الوزارات للاستثمار المحلي والأجنبي وفق أساليب الشراكة في الإدارة و/ أو الملكية، وكذلك عمليات بيع بعض المعامل للقطاع الخاص أو تحويل بعض الشركات إلى شركات مساهمة، بعد الأخذ بمنظومة الإصلاح الإداري ومعالجات العمالة الفائضة وإجراءات تحسين الإنتاجية لتصبح جاذبة للمستثمرين.
•تنمية إعمال الشركات وتحسين إنتاجيتها من خلال حزمة إجراءات تتعلق بالتمكين الإداري والتحرر من بعض الإجراءات الحكومية التي تعيق عملها وفق معايير تجارية، كما جاء في الدراسة.
•استحداث مركز تنمية الأعمال في الوزارات التي لديها شركات، يتولى المركز معالجة شؤون العمالة الفائضة وتستمر الدولة بدفع رواتبهم خلال فترة لحين قيام المركز بإجراءات محددة.
•إحالة حوالي ١٨١ ألف منتسب ممن تجاوزت أعمارهم ٥٠ سنة ولديهم خدمة أكثر من ١٥ سنة إلى مراكز تنمية الأعمال في الوزارات لمعالجة أوضاعهم وفق حزمة من المعالجات.
•النظر بمدى إمكانية التخلي أو تقليص عدد الإجراء اليوميين والبالغ عددهم أكثر من (٢٢) الف شخص

- تمكين الشركات من العمل وفق قانونها رقم(٢٢) لسنة ١٩٩٧ و إعادة تشكيل مجالس إدارة كفوءة تمارس مهامها المنوطة بها

- إعفاء الشركات العامة من العمل وفق تعليمات العقود الحكومية عندما تتولى تنفيذ مقاولة لصالح الغير

- إحداث زيادات كبيرة ومستدامة في الطلب الكلي (المحلي والخارجي) على المنتجات المحلية، وتوسيع الأسواق وتوجيه الطلب المحلي نحو الإنتاج المحلي

- توفير البنى التحتية اللازمة لتقليل الكلف الإنتاجية للشركات العامة وزيادة فرص الربحية فيها.

- يجب توفير حماية معقولة للمنتج المحلي من خلال التعرفة الكمركية.

- رفع العمالة الفائضة من على أكتاف الشركات وإحالتها الى الحكومة هو الإجراء الأنجع

- تسهيل إجراءات التخليص الكمركي للآلات والمعدات والمواد الأولية المستوردة من قبل الشركات

آلية التنفيذ المقترحة

- إقرار الدراسة في مجلس الوزراء، واتخاذ قرار التنفيذ .
- تشكيل لجنة عليا تتولى متابعة تنفيذ الإجراءات الموجهة نحو إصلاح وإعادة هيكلة الشركات العامة، ويكون نشاطها رافداً للنشاط الموجه نحو مراقبة ومتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي.
- صدور أمر ديواني بتشكيل مراكز تنمية الأعمال في الوزارات المعنية.
- استمرار الشركات الرابحة بدفع رواتب منتسبيها الذين سيحالون إلى مراكز تنمية الأعمال خلال عام ٢٠١٥.
- قيام اللجنة المشار أعلاه بالتشاور مع وزارة المالية بتقديم مقترحات إلى مجلس الوزراء تتناول تغطية رواتب بقية المنتسبين خلال عام ٢٠١٥ المحولين إلى مراكز تنمية الأعمال من الشركات الخاسرة.

شكرا لإصغائكم